الإصلاحات المؤسساتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر

زاوي أحمد صادق

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة معسكر

خذيرأسامة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة معسكر

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع الاصلاح المؤسساتي والحكم الراشد اللازم لهذه التغيرات المؤسساتية المطروحين من طرف المنظمات المالية الدولية، وتأثير هذه الاصلاحات على مختلف التطورات الاجتماعية والاقتصادية، مقسمين البحث الى ثلاث اقسام، جانب نظري نتطرق من خلاله الى المفهوم الجديد للمؤسسات والحكم الراشد، وجانب وصفي يعرض أهم الاصلاحات على الجانب الاقتصادي والمؤسساتي. وفي الاخير، جانب وصفي تحليلي نقيم من خلاله اهم التطورات في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية (socio-économique) خلال العقدين الاخيرين.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات، الاقتصاد المؤسساتي الجديد، الحكم الراشد، التنمية، مؤشرات التنمية.

Résumé :

Cet article aborde le sujet de la recherche de la réforme institutionnelle ainsi que de la bonne gouvernance à ces changements institutionnels. Ils sont mis en avant par les organisations financières internationales. Il traite également de l'impact de ces réformes sur les différents développements sociaux et économique de la recherche. Ils sont divisés en trois sections: une première section traite de l'aspect théorique du nouveau concept des institutions et de la bonne gouvernance, une seconde traite de l'aspect descriptifs qui définies les réformes les plus importantes sur le plan économique et institutionnel et enfin une dernière section donne une analyse descriptive et analytique des développements les plus importants, que l'on retrouve à l'aide d'indicateurs socio-économique au cours de ces deux dernières années.

Mots clés : les institutions, la nouvelle économie institutionnelle, la bonne gouvernance, la croissance, les indicateurs de développement

1- المقدمة:

إن إشكالية التنمية في الدول العربية ومنها الجزائر باتت مهمة صعبة التحقيق واصبحت ملزمة عليها الوصول الى مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فنظرا لما تملكه هذه الدول من ثروات مالية نتيجة المداخيل العالية للمحروقات، بالإضافة الى الموارد البشرية الفنية وهما العوامل اللازمة لتحديد طريق النمو، إلا أنها مازالت تتربع على مؤشرات التخلف، وهذا ما جاء في تقارير البنك الدولي أن مشكلة التنمية في الدول العربية تكمن في نهج الحكم المتبع من طرف القادة السياسيين، وأن هذه الدول تتميز بأنظمة حكم وطنية فاشلة. وقد أدعت فيما بعد ذلك بما يسمى "توافق واشنطن"[1] le consensus de Washington للتنمية

[1]- تعبير «توافق واشنطن» هو من بنات أفكار الاقتصادي الأميركي جون ويليامسون، وأطلقه عام 1990 عند وصفه لحزمة السياسات والإجراءات التي وضعها صندوق النقد ودعمتها وزارة المالية الأميركية بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصادية والمالية في دول من إجراءات وسياسات «ويتكون «توافق واشنطن.أميركا اللاتينية هادفة إلى إصلاح المالية العامة بترشيد الإنفاق وتعبئة الإيرادات وإصلاح النظام الضريبي، وتحرير التجارة الخارجية، وتدفقات رأس المال بشقيه القريب الأجل الموجه إلى أسواق الأوراق المالية والبعيد الأجل المستهدف الاستثمار المباشر، وتخصيص المشاريع العامة في ظل أسعار صرف تنافسية. وفوق هذا كله لا بدمن ضمان

الذي طالب الدول النامية بتحقيق إصلاحات مؤسساتية وتطبيق مبدأ الحكم الراشد، وعلى حسب ما تؤكده النظرية أن التحسن في مؤشرات الحكم يؤثر ايجابيا على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.ومن جانب آخر، وفي دراسات عديدة، وخاصة دراسة Douglas « North » وفي تحليل خاص، أكد أن الاختلاف في معدلات النمو هو ناتج عن اختلاف نوعية المؤسسات، وإن كانت هناك مؤسسات سواء اقتصاديةأو سياسية فعالة، فإنها تؤثر بالإيجاب على مستويات التنمية وعلى معدل الدخل الفردي، وما إكد النظرية هو نجاح دول جنوب آسيا ودول جنوب شرق آسيا وفشل الدول العربية. وقد عرّف "نورث"أن المؤسسات هي "قواعد اللعبة التي تحكم سلوك الفرد في المجتمع"، .فالمجتمعات الاقتصادية مكونة من مؤسسات اقتصادية ومؤسسات سياسية تحكم سلوك الأفراد وتوجههم إلى تحقيق الأداء الاقتصادي، وأن فعالية المؤسسات تختلف من بلد إلى آخر، وأن الحكم الراشد هو الذي يخلق هذه المؤسسات الفعالة.

والجزائر، منذ منتصف الثمانينات وبعد أزمة 1986 التي كشفت المستور في النهج الاقتصادي المتبع، قامت بمجموعة من الاصلاحات تحت الظروف العالمية والوطنية، طبقت سياسات التعديل الهيكلي « PAS »، وقامت بمجموعة من التغييرات شملت إصلاحات الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر على غرار تحرير التجارة الخارجية واعتماد مبدأ الخوصصة...الخ، وإصلاحات مؤسساتية التي أكدت مبدأ الحكم الراشد واعتماد التعددية الحزبية والحرية السياسية، إصلاحات مؤسساتية تتماشى مع الاصلاحات الاقتصادية على غرار الإصلاحات الادارية والإصلاحات على مستويات التنظيم والتسيير.إن هذه التغييرات غلى مستوى بنيات الحكم والتسيير العمومي كان لها الأثر المباشر على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذه المقالة من خلال جانب نظري نشير به الى مفهوم ما يعرف بالاقتصاد المؤسساتي والحكم الراشد، وجانب وصفي تحليلي من خلال إبراز أهم الإصلاحات المؤسساتية في الجزائر، وجانب تحليلي إلى أهم التطورات على صعيد المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت على مستوى العقدين الاخيرين.

حقوق الملكية والمحافظة عليها. وهذه الإجراءات و السياسات التي تندرج تحت ثلاثة مبادئ أساسية هي «سميت ب «توافق واشنطن استقرار الاقتصاد الكلي، وتنافس الأسواق، وانفتاح التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.

2- الاقتصاد المؤسساتي الجديد « la nouvelle économie institutionnelle »

يشمل هذا الفرع من العلوم على علم إقتصاد المؤسسات ومختلف النظريات الجزئية الرئيسية المفسرة التي تحكم العلاقات بين الأطراف الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين.وتطور هذا العلم على يد O. « Williamson 1975 »، حيث درس مهمة متشابكة من حيث فروع المعرفة يجمع بين القانون، علم الاقتصاد والتنظيم الذين يحددون قواعد اللعبة، حيث حسب هذا التيار يكمن النمو في الهياكل طويلة الأجل، الاشراف الديناميكي إنما يرتبط مع التقدم التقني والقوي للديمقراطية، ومتعلق أيضا بالقواعد الاجتماعية والسياسية للعبة وإلى العقليات (Hugon 1991)، والاقتصاد المؤسساتي يؤدي إلى شمل المؤسسات في الجسد النظري بداية من الاقتصاد الجزئي.[1]إن أدبيات الاقتصاد المؤسساتي يدرس العلاقة ما بين المؤسسات باستراتيجيات النمو الاقتصادي، ومفهوم المؤسساتوإستمداداتها لم يتلق أي إجماع واضح حول تعريفها وتحديد منهجيتها النظرية والتطبيقية، فالاقتصاد المؤسساتي منتشر مع تيارات نظرية أين كل تيار يحدد المؤسسات ويحلل مكانتها في مصفوفة سياسات التنمية.وهونموذج للعلوم الاجتماعية أين يمكن أن تكون مختلف الظواهر الجماعية معرفة ومفسرة من خلال الملكية وأعمال الأفراد وتفاعلاتهم المتبادلة، وهو يركز على إعادة بناء الظواهر الاجتماعية من خلال السلوك الفردي. وكذلكيعتبر المؤسسات كمتغير "مفسر" من جانب مجموعة متنوعة ومختارة من الفاعلين، ولأسباب تتعلق بالكفاءة، يفضلون إقامة تعاقدات لتفاعلاتهم.[2]

2-1- المؤسسات:« Les institutions »

إن التقدم الكبير لاقتصاد التنمية اعترف بالدور الحاسم للمؤسسات في السير الحسن للاقتصاد، ويرجع تعريف المؤسسات إلى تحليل [ب]« DouglassNorth » للمؤسسات وهي التي تتفاعل حول التنمية. وحسب رواد الاقتصاد المؤسساتي، تعتبر المؤسسات بمثابة أداة النشاط التي تمكن وتتحكم في المجازفة وهيكلة النظام الاجتماعي في سياق قوة غير متكافئة. إنها بمثابة وسيلة لتحقيق الاستقرار في التوقعات، أو حلّوسط بشأن قواعد

[ب]- DoglassNorth، عالم اقتصاد أمريكي، حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1993، طور مفهوم المؤسسات وعلم الاقتصاد المؤسساتي الجديد

العمل الجماعي. وحسب "دوغلاس نورث": المؤسسات كقواعد اللعبة التي تهيكل التفاعلات بين أفراد المجتمع. أكثر وبشكل رسمي، هي القيود المصممة إنسانيا التي تشكل التفاعل البشري، وبالتالي هي تشكل هيكل الحوافز في التبادلات الانسانية، سواء في المجال السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.[3] وفي المقابل، المؤسسات لها طبيعة الحد من عدم اليقين في حياة جميع الأيام. ويمكن التمييز بين المؤسسات،المؤسسات الرسمية: هي مجموع العقود والقوانين، التشريعات السياسية، القضائية، الاقتصادية الصريحة والموثوقة والتي ينبغي أن يكون مضمون بكيان وعادة ما تكون الدولة ومؤسساتها.

المؤسسات الغير رسمية: تتمثل في التقاليد، العادات والعرف وهي قوانين غير مكتوبة وقواعد ضمنية والتي يتم توفيرها من قبل الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الجماعة والمجتمع.[4]والمؤسسات الرسمية تتغير بشكل أسرع نسبيا من المؤسسات الغير رسمية، وهو في الواقع تغيير القواعد الانتخابية أسهل من تغيير الثقافة والأعراف الاجتماعية في البلد.والمؤسسات الرسمية تجتمع تحت فئتين: المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية، فالأولى تحدد قواعد التفاعل البشري في المجال الاقتصادي، في حين ان المؤسسات السياسية تحدد هذه القواعد في المجال السياسي (Acemoglu, Jonhsonn, Robinson). وفي الدولة، يمكن أن يكون هناك مجموعة من المؤسسات الاقتصادية: مؤسسات خلق السوق (مثل مؤسسات حماية حقوق الملكية)، مؤسسات من أجل إستقرار السوق (مثل المؤسسات النقدية والمالية)، ومؤسسات تشريع السوق (مثل مؤسسات حماية التأمين الاجتماعي)، أما من جانب المؤسسات السياسية، أعمال الاقتصاديين تركزت على المؤسسات الديمقراطية.في هذا المجال، يتم الإجماع على تعريف « Shumpeter » للمؤسسات الديمقراطية، وحسب هذا الأخير، المؤسسات الديمقراطية هي الترتيبات المؤسساتية التي تؤدي إلى قرارات سياسية والتي تعطي الأفراد سلطة إتخاذ القرار من خلال المنافسة الانتخابية، وعمليا، المؤسسات الديمقراطية ترتبط مع وجود إنتخابات حرة ونزيهة، مساءلة للسياسيين وجه لوجه مع الناخبين، والمشاركة الحرة للمواطنين للأنشطة السياسية. وحسب منظمة Polity » « 4(منظمة خاصة امريكية للبحث حول الديمقراطية): " المؤسسات الديمقراطية تتميز بوجود قيود مؤسساتية على السلطة التنفيذية في اتخاذ القرارات حول السياسات العمومية". في الديمقراطيات الغربية، هذه القيود المؤسساتية تصدر من مركز "ضد السلطة" مثل غرف البرلمان والمجالس الوطنية.[5]

2-2- النظريات المفسرة للمؤسسات:

إن هذا التيار يتميز بعدة نظريات مؤسساتية تفسر السلوك البشري في مختلف المجالات، وكل هذه النظريات كانت لا علاقة بين النمو الاقتصادي من الجانب النظري والتجريبي.

1) **نظرية تكاليف الصفقات**: **la théorie des couts de transactions** : حيث تدرس أنه بإمكان المؤسسات على القيام بصفقات أو معاملات بالداخل أقل تكاليف من تكاليف السوق بالاعتماد على قدراتها، وأن المؤسسات بوسعها أن تختار من ضمن منظمات إقتصادية ثلاث هي: السوق، المنظمة أو العقد، وأن خفض هذه التكاليف هي أحد العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولذلك فإنه من الضروري دراسة تطور المؤسسات.[6]
2) **نظرية الوكالة: (La Théorie de l'Agence)** تحلل المؤسسات في هذا الجانب كشكل من أشكال التعاون بين الأطراف وأصحاب المنافع والمصالح الدائمة أو المؤقتة التي تحدد العلاقات بينها (حقوق وواجبات) عن طريق العقود، كما تعتبر الشراكة آلية ناجعة لمنع وعرقلة التصرفات الانتهازية.[7]
3) **نظرية حقوق الملكية La théorie des droits de propriété:** التي تعطي الحق للمالك بالتصرف بطريقة تجعله يحقق أقصى ربح وفائدة، ويتمثل في حق أي متعامل في استغلال والتحكم في الموارد والأصول، ويكون حق الملكية مضمونا من خلال القيود الرسمية مثل القوانين والتشريعات، وتؤثر حقوق الملكية على عامل التنمية من خلال التأثير المباشر على تخصيص الموارد والأداء الاقتصادي، فإذا لم يكن هناك تعريف دقيق للملكية، فان تكلفة إنفاذ هذه الحقوق تكون مرتفعة وبالتالي لا تستخدم هذه الاصول أفضل استخدام ممكن، مما يفضي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي.[8]

3- الحكم الراشد: « La Bonne Gouvernance »

قد أكد الخبراءأن دول العالم الثالث هي فقيرة لأن القيود المؤسساتية التي تحدد مجموعة من التكاليف التي تعتمد على السياسات الاقتصادية لا تشجع النشاط الانتاجي. هذا الاكتشاف للبعد المؤسساتي لعملية التنمية يتعلق بالمؤسسات. فالمؤسسات لم يكن بالإمكان استبعادها من تحليل النمو، والمؤسسات المالية الدولية وبوجه الخصوص البنك الدولي الذي قدم إجابة على السؤال على أهمية المؤسسات للأداء الاقتصادي من خلال توفير إطار عملي وهو "الحكم الراشد".ويحلل الحكم الراشد كأداةتسمح بضمان أمن المعاملات الرئيسية واللازمة للتنمية الاقتصادية. الاقتصاد المؤسساتي الجديد كوّن القاعدة الرئيسية التي تستدعي نموذج الحكم الراشد المقترح من طرف البنك الدولي. فقد أصبح التزام الدول النامية بمنهجية الحكم الجيد أمر في غاية الأهمية لما ينطوي عليه من تكامل أدوار الإدارة الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ومن خلال المشاركة والتشارك وإعادة رسم الأدوار لكل منها ليتسنى تحقيق التنمية المجتمعية ذات الكفاية والفعالية للاستجابة للمواطنين وطموحاتهم وفق ما يرتكز عليه الحكم الراشد.وتوضح فكرة الحكم الراشد التي أصبحت تتردد بكثرة في الأدبيات الحديثة للإدراك الجيد لنوع التغيرات اللازمة، وقد قدمت تعاريف متعددة لمفهوم الحكم الجيد وهو يمكن أن يعرف بوجه عام: " بأنه القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو التنمية". ويرى البعض بأن الحكم الجيد هو : " الحالة التي تكون فيها الدولة منضبطة بقوة المجتمع ويكون فيها المجتمع منضبطا بقوة الدولة"[9].وتتفق الأدبيات الحديثة على أن الحكم الجيد يتطلع إلى خمسة مجالات على الأقل هم:إصلاح إدارة القطاع العام: إصلاح الخدمة المدنية والمنشآت العامة وتحسين الجهاز البيروقراطي...الخ.الخضوع والمساءلة: لا مركزية الهياكل الحكومية، إستقلال الأنظمة التنفيذية والتشريعية والقضائية...الخ.الإطار القانوني: تحسين كفاءة ومصداقية النظام القضائي وتوضيح حقوق الملكية وتنفيذ حكم القانون...الخ.الشفافية والمعلومات: توفير المعلومات لكل من السياسيين، مجتمع الأعمال...الخ.مشاركة المجتمع المدني: الحوار الاجتماعي، السياسي وتعدد الأنظمة الديمقراطية الدستورية...الخ.[10]

4- الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية في الجزائر:

إن أزمة 1986 كشفت العيوب في السياسات الاقتصادية المنتهجة مع المذهب الاشتراكي، أين دفعت الجزائر بالشروع في تطبيق إصلاحات اقتصادية وسياسات التعديل الهيكلي، وتحت ضغط من المؤسسات المالية الدولية واستدانت من هذه المؤسسات التي تعتبر أحد شروطها في تقديم المساعدات تطبيق بعض الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية. فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية تلك التي تتعلق بسياسات الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد الحر، أمّا الاصلاحات المؤسساتية، تلك التي تتعلق بتطبيق مبدأ الحكم الراشد وإقرار الحرية الاعلامية ومبدأ التعدية الحزبية.

4-1- الاصلاحات الاقتصادية:

على المستوى التجميعي للاقتصاد، عادة ما يشمل محاور الاصلاح على تلك الاصلاحات التي تفتح الاقتصاد وتحرره وتزيد من قدرته التنافسية وإسناده على آلية السوق من خلال تقليل الحواجز التجارية وعلى الإقلال من فرص الريع المتاح للرشوة، كما يعتمد على قدر كبير من تحويل الأصول الانتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما يسمى بعمليات الخوصصة، ومن أهم الاصلاحات التي طبقتها الجزائر هي:

- **مبدأ الخوصصة:** الذي يعطي حركة أكثر للقطاع الخاص للتعايش مع مؤسسات القطاع العام بالإضافةإلى خوصصة المؤسسات العمومية باعتبار القطاع الخاص يعمل بكفاءة عالية مما يساهم في توفير استغلال الموارد وتحسين هذه المؤسسات.[11]
- **تحرير التجارة الخارجية:** والهدف منها هو إلغاء إحتكار الدولة لهذا القطاع الحيوي، واتخذت عدة قوانين واجراءات لتنظيمها وتحريرها سعيا منها لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي.[12]
- **تحرير قوانين العمل:** والذي يفرض صيانة مكيفة لعلاقات العمل داخل المؤسسة ومبدأ التفاوض بين المستخدمين والعمال، وأهم الاصلاحات التي جاءت في هذا الميدان هو ما يعرف بالاتفاقيات الجماعية كأسلوب جديد لتنظيم ميدان العمل قصد إبعاد واقصاء تدخل الدولة في هذا المجال وظهور ما يسمى بالمشاركة العمالية في التسيير.[13]
- **تحرير قوانين الاستمارات:** والهدف منه تنظيم قواعد إقتصاد السوق والسماح للمقيمين والغير

مقيمين بالاستثمار المباشر في الجزائر، كما يوفر الحماية لهم مع إعطاء كل من الامتيازات والضمانات للمستثمر.[14]

وأمام هذه الاصلاحات ذات الطابع الاقتصادي، تم تعزيزها مع بداية التسعينات بإصلاحات مؤسساتية لاكتمال عملية اعادة هيكلة الاقتصاد، ونظريا الهدف منها هو خلق ظروف لصالح توسع اقتصاد السوق من خلال إصلاح المشهد السياسي والاجتماعي وإرساء قواعد الحكم الراشد.

4-2- الاصلاحات المؤسساتية:

على الصعيد المؤسساتي، شملت الاصلاحات في الجزائر الاصلاحات السياسية وحرية التعبير والاصلاحات الادارية التي استوجبت النظر في هياكل ومؤسسات الدولة السابقة على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وأهم هذه الاصلاحات:

1) **الاصلاحات السياسية:** قامت الجزائر بإصلاح النظام السياسي ذو الحزب الواحد الذي كان سائدا والذي يتميز بالتسلط باعتماده على قوانين غير مدروسة ومتداخلة، واعتمدت على نظام التعددية الحزبية والنقابية ومبدأ الديمقراطية وتعزيز مؤسساتها السياسية من خلال دستور 23 فيفري 1989[15]، وتم فصل السلطات (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية)، وجاء هذا الدستور ليعبر عن حكم جديد قاعدته سيادة الشعب، ويهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي يقوم على إعطاء السيادة للشعب وحده في ممارستها عن طريق انتخاب ممثلين حقيقيين في ظل التعددية الحزبية.[16]
2) **حرية التعبير والصحافة:** وجاء وفق دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر بفصل السلطات وصادق بتكوين سلطة رابعة مستقلة وهي الاعلام والصحافة، وإنطلاقا من هذا القانون بادرت الحكومة الجزائرية باتخاذ تدابير ترمي إلى تجسيد حرية الرأي والتعبير ورفع احتكار الدولة لميدان الاتصال ووضع وسائل تنظيمية جديدة للتكفل بصلاحية السلطة العمومية وضمان استقلالية الاعلام.[17]
3) **الاصلاح الاداري:** حيث يرجع البعض إلى اختلال الادارة الجزائرية في جانبها الأول إلى عجز الهياكل والمهام وإلى عجز في سياسة مواردها البشرية في الجانب الثاني. وفي ذات السياق، اتبعت الاصلاحات المتوالية في الجزائر منهجية قائمة على معالجة المسائل المتعلقة بالمهام والهياكل من جهة، ومحاولة ترقية اعوان الدولة من جهة اخرى، وهذا نتيجة الظروف الراهنة وتوجه الجزائر نحو تبني اقتصاد السوق يتطلب تغييرا في مهام الدولة ولا سيما فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية.[18]
4) **المنظمات الجديدة للتسيير والاستشارة:**

لقد شملت الاصلاحات المؤسساتية تغييرا كبيرا وتطورا في بنية الجهاز الاقتصادي والتنظيمي والتسييري في الجزائر، وظهرت منظمات إستشارية وجمعيات متمثلة في مؤسسات عمومية ومنظمات المجتمع المدني تعمل بمساهمتها على رسم الخريطة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للبلاد بالتكامل مع العام إو احلال محلّه في التكفل الفعلي لمتطلبات التنمية، وتساهم نظريا في تطبيق القرارات تحت دائرة نشاطها، وقد تم خلق نوعين من المؤسسات منذ مطلع سنوات التسعينات، وتوجد من جهة المؤسسات الخاصة بالتسيير، ومن جهة أخرى المؤسسات الاستشارية المتخصصة.

A. **المؤسسات الجديدة للتسيير Les nouvelles institutions de gestion**ظهرت كهيئات متخصصة في مجال التسيير ومراقبة مختلف عمليات التنظيم لتكمل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وحيث أنها تتسم بطابع الاستقلالية وطابع إداري عمومي تحت وصاية هيئات حكومية مختصة، وتساعد هذه الهيئات في رسم مخططات التنمية وتساهم في رفع درجة الكفاءة الاقتصادية. ومنأهم هذه المؤسسات:

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**(ANDI): والتي أنشأت في اكتوبر 1993 بموجب قانون الاستثمار الذي يخدم المستثمرين، وعملت الحكومة على خلق هذه الوكالة بموجب قانون الاستثمار في الجزائر، وهي جهاز حكومي له طابع إداري وأصبح مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر.[19]
- **الوكالة الوطنية لتدعيم وتشغيل الشباب**(ANSEJ): والتي أنشأت في سبتمبر 1996، ووضعت هذه الوكالة تحت تصرف

وإشراف رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية بجميع أنشطة الوكالة التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، والهدف منها يدخل في إطار سياسة التشغيل.[20]

- **مجلس المنافسة**: الذي أسس في سنة 1995 من طرف رئيس الحكومة، وهي سلطة إدارية لها الحقّ في الاستقلالية القضائية والسلطة المالية، وهي منظمة استشارية توافقية تتعاون مع المؤسسات التنفيذية والادارية والتشريعية، ويقوم المجلس بترقية القرارات والعروض والقيام بمبادراته الاستشارية في ميدان المنافسة بعد كل طلب ومهمة لضمان حسن نشاط المنافسة الشرعية.[21]

B. **المؤسسات الاستشارية الجديدة: Les nouvelles institutions de consultations**

لقد تم إنشاء كذلك مؤسسات ومنظمات ذات طابع استشاري وتحاوي والتي تدعم السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وكذلك تعمل على الرفع من الضغوط على الحكومة في إقرار البرامج والتشريعات. ومنأهم هذه المؤسسات ما يلي:

- **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)**: والذي أنشأ في اكتوبر 1993، وهو منظمة استشارية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو يسعى إلى الحفاظ على التشاوريين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين مع النظر ورد الاعتبار للمصلحة العامة، كما يقدم العروض والاقتراحات والدراسات والآراء حول المسائل المطروحة.[22]
- **المجلس الاعلى للتربية:** الذي أنشأ سنة 1996 وفق مرسوم رئاسي، وهو منظمة وطنية استشارية تربط دراسات التقييم في ميدان التربية والتكوين، ومن مهامه تحرير وتحديد السياسة الوطنية للتربية والتكوين وتقييم وتحسين نتائجها، ويعمل على إقرار الاصلاحات في النظام التربوي وتحضير الاستراتيجيات الشاملة.[23]
- **المجلس الاعلى للوظيفة العمومية**: وهو هيأة تشاورية تعمل على ضبط المحاور الكبرى لسياسة الحكومة في مجال الوظيفة العمومية، كما يحدد سياسة تكوين الموظفين وتحسين مستواهم.[24]

5- التطورات الاجتماعية والاقتصادية الاخيرة في الجزائر:

إن عملية التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر من خلال تطبيق الاصلاحات وإعادة هيكلة الاقتصاد لبناء اقتصاد السوق، والاصلاح المؤسساتي المرافق في إطار بناء الدولة الديمقراطية وتماشيا مع المعايير الدولية في تشكيل أنظمة الحكم الوطنية، كان لها الأثر الفعلي على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية نظرا لارتباطها بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، وسوف نبرز أهم هذه التطورات على هذا الجانبين خلال العقدين الاخيرين.

5-1- مؤشر التنمية البشرية [25](IDH)

لقد عرف مؤشر التنمية البشرية (IDH) تحسنا كبيرا في الجزائر وذلك على مستوى السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنفاق الحكومي التي باشرتها السلطات العمومية على كل المستويات التنموية، ويعد هذا الدليل مقياس للتنمية البشرية وقياس مختصر لمجموع الانجازات المحققة لثلاثة أبعاد وهي مؤشرات كل من الصحة، التعليم ومؤشر الدخل. وأظهرت التقارير السنوية التي يصدرها برنامج التنمية للأمم المتحدة أن الجزائر تعرف تحسنا ملحوظا إلا أنه يبقى من الضروري العمل على تحسين الظروف بخصوص بعض المؤشرات، فقد حققت الجزائر تحسن سنوي على حساب هذا المؤشر فقد بلغ 0.698 سنة 2011 مقارنة ب 0.624 سنة 2000، واحتلت الجزائر المركز 96 في تقرير 2011 من مجموع 177 دولة بعد كل من تونس والسعودية ملتمسين بعض التقدم مقارنة بسنة 2003 بعدما حصلنا على المركز 103. وتطور هذا المؤشر نلاحظه من خلال هذا الشكل البياني التالي:

الشكل رقم1: تطور مؤشر التنمية البشرية وأبعاده الثلاثة خلال الفترة 1980-2011

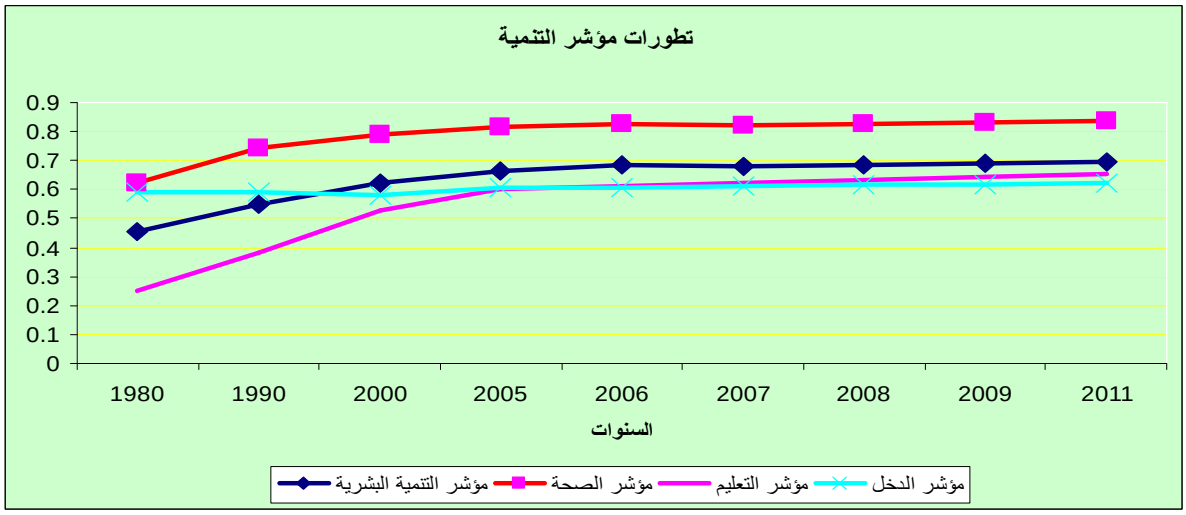

المصدر: موقع برنامج التنمية للأمم المتحدةwww.undp.org

فكما يوضحه الشكل البياني فان قيم المؤشرات موجبة وفي تزايد مستمر والتي تسمح بالتعرف على العوامل المتطورة والسياسات العمومية التي تعكس تغيرات على مختلف مستويات التنمية.

2-5- مؤشرات سوق العمل:[26]

لقد أثرت الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ التسعينات في كافة المجالات، وكان لها آثار على سوق العمل ومداخيل العائلات، فقد انخفضت القوة النشطة بدون عمل ومعدلات البطالة وفي المقابل تزايدت القوة النشطة نتيجة زيادة النمو الديمغرافي وهذا بمعدل سنوي 3.5% في المتوسط خلال الفترة 1990-2010 لتبلغ أكثر من 10.812 مليون شخص نشيط في 2010 مقارنة ب 2.049 مليون شخص في 1997.

فقد انخفضت نسبة البطالة بعد أن بلغت 25% في 1998 لتتراجع إلى 9.8%في سنة 2011 وهذا ناتج عن خلق مناصب عمل جديدة على مستوى القطاع العام والخاص لتصل إلى أكثر من 4 ملايين منصب عمل مستحدث جديد.. والمنحنى التالي يبين لنا تطور معدلات البطالة خلال السنوات الأخيرة.

الشكل رقم 02: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

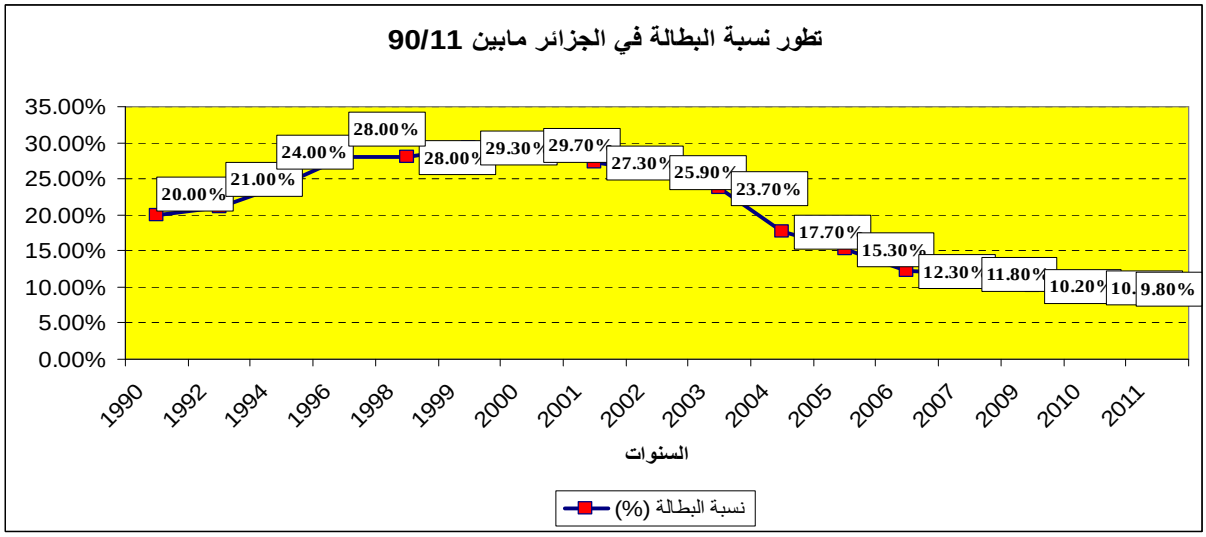

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

هذا التحسن في سوق العمل نتيجة السياسات والبرامج الحكومية الموجهة لتطوير الاستثمار الداخلي وتشغيل الشباب والتسهيلات الممنوحة في خلق وإنشاء مؤسسات جديدة صغيرة ومتوسطة والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك، فقد تحسن معدل خلق فرص العمل (taux d'occupation)بنسبة 6.6% خلال الفترة 2001-2010 وما نتج عنه خلق حوالي 4000 ألف منصب عمل، كما تحسن معدل التشغيل (taux d'emploi) الذي يقيس نسبة السكان الشاغلين إلى نسبة السكان في سن العمل الذي يوجه بالخصوص إلى قدرة الاقتصاد على حل مشكلة اليد العاملة فقد بلغ نسبة 31.2%في 2001 ليصل إلى 41.7%في سنة 2010 أي بزيادة 10 نقاط خلال هذه الفترة.

5-3- مؤشرات الاقتصاد الكلي:[27]

إن المناخ الدولي الملائم والفهم الجيد لمجاميع الاقتصاد الكلي، قد مكن الجزائر من معرفة منذ 2002 معدلات نمو اقتصادية مناسبة ومعادلة ولكن تبقى هذه التحسناتأقل من قدرة البلد المتاحة خاصة من حيث النمو في القطاعات الغير النفطية، و الارتفاع المستمر لعائدات النفط مكن الجزائر من زيادة معدلات الاستثمار وزيادة الرقابة الأجورية. فقد كانت الجزائر قادرة على تسوية الجزء الأكبر من ديونها الخارجية العامة والمتعددة الأطراف بالمقارنة مع تحقيق وفرات حجم مماثلة في الدخل، والاقتصاد الجزائري لا يزال ضعيف من حيث تنويع مصادره بالإضافة إلى أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي عموما لا يزال منخفضا.

5-3-1- الدخل الوطني:

لقد إنتقل الناتج الداخلي الخام من 3700 مليار دج سنة 2000 إلى 12110 مليار دج سنة 2011 مسجلا تقدما يوفق 10% سنويا، ولقد انتقل الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد من 1555 $سنة 1998 إلى 7658 $ سنة 2011 مسجلا تقدما يفوق 12% في المعدل السنوي، فيما عرف مؤشر الناتج الداخلي الخام بتكافؤ القدرة الشرائية ارتفاعا قدره 14% خلال هذه الفترة وفي سياق تضخم معتدل. وتطورمؤشرات الدخل الوطني نلاحظها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم03: تطور كل من الناتج الداخل الخام، الناتج الوطن الخام والناتج الوطني المتاح للفرد الواحد خلال الفترة 2001-2010

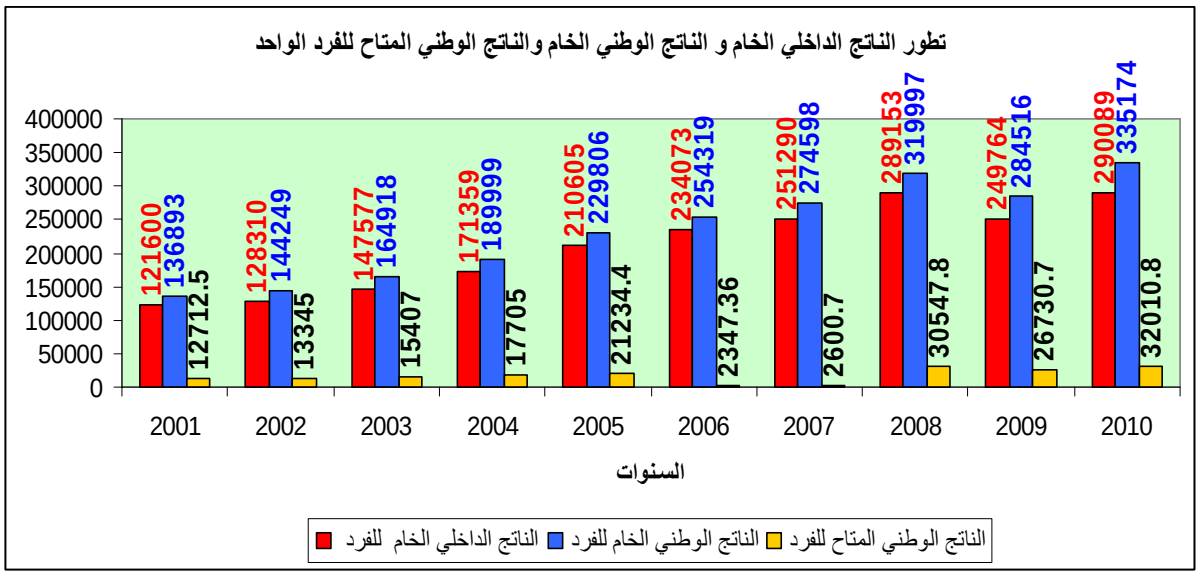

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

تبين هذه المعطيات آثار نشاط قوي يترجم الخيارات الاستراتيجية للدولة من خلال تطبيق برامج هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة وهذا ناتج عن التزايد المستمر في أسعار البترول الذي أدى إلى ارتفاع مداخيل المحروقات التي تعتبر المصدر الرئيسي المحدد لمستوى الناتج الإجمالي الخام. أمّا فيما يخص الدخل الوطني الخام الذي بلغ 543.5 مليار دج سنة 1990 وصل ما يقارب 13783 مليار دج، أي بمعدل زيادة سنويا 8%. انطلاقا من هذه المعطيات، يجب الإشارة أن الزيادة في الدخل الوطني المتاح كان بمصاحبة ارتفاع قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي والارتفاع المستمر لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية وكل هذه التطورات نلاحظها من خلال الشكل رقم 03، وان تكوين الدخل الوطني المتاح خلال هذه الفترة قدر ب:

- زيادة المكافآت الأجورية بمعدل سنوي في المتوسط بلغ 14% التي بلغت 2817.8 مليار دج؛
- زيادة الضرائب الغير مباشرة الصافية للإعانات التي بلغت 2026 مليار دج سنة 2011 مع معدل نمو 21%؛
- الفائض الصافي للصادرات الذي تطور بمعدل سنوي 3%، فقد بلغ 2214.8 مليار دج سنة 2000 ليصل إلى 7821.2 مليار دج في سنة 2011.

هذا وبالإضافة إلى القوة الشرائية وتحسن أجر العائلات، فقد تطور الأجر الوطني المضمون الذي يعتبر كنوع من التضامن للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، فقد ارتفع هذا الأجر سنة 2007 ليصل إلى 12000 دج مقارنة على ما كان عليه سنة 1998، لكن رغم هذه الزيادة يبقى الأجر الوطني المضمون ناقص وغير مناسب مع الظروف المعيشية للعمال. أما فيما يخص الكتلة الأجرية ودخول العمال المستقلين، فقد ارتفعت واستمرت خلال الفترة 2000 إلى 2011، فبالنسبة للكتلة الأجوريةقد ارتفعت من 866.1 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 20370.2 مليار دج، أما فيما يخص دخول العمال المستقلين فقد بلغت 825.4 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 2797.5 مليار دج في سنة 2009. ويرجع الارتفاع في الكتلة الأجورية إلى زيادة عدد العمال وأيضا ارتفاع معدل التضخم.

5-3-2- أسعار واستهلاك:[28]

لقد عرفت الجزائر تغيرات على مستوى التضخم والمستوى العام للأسعار المستهلكين نتيجة زيادة الكتلة النقدية وارتفاع الأسعار المواد العالمية كثيرة الاستهلاك، إن ارتفاع الأسعار في 2006 ناتج عن ارتفاع المنتجات الغذائية بتضخم مسجل ب 4.3%، منها 6% بالنسبة للمنتجات الفلاحية، 2.5%من المنتجات الغذائية المصطنعة و 2.8%بالنسبة للخدمات. إن تطور كل من التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك نلاحظه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 04: تطور معدل التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 2002-2011

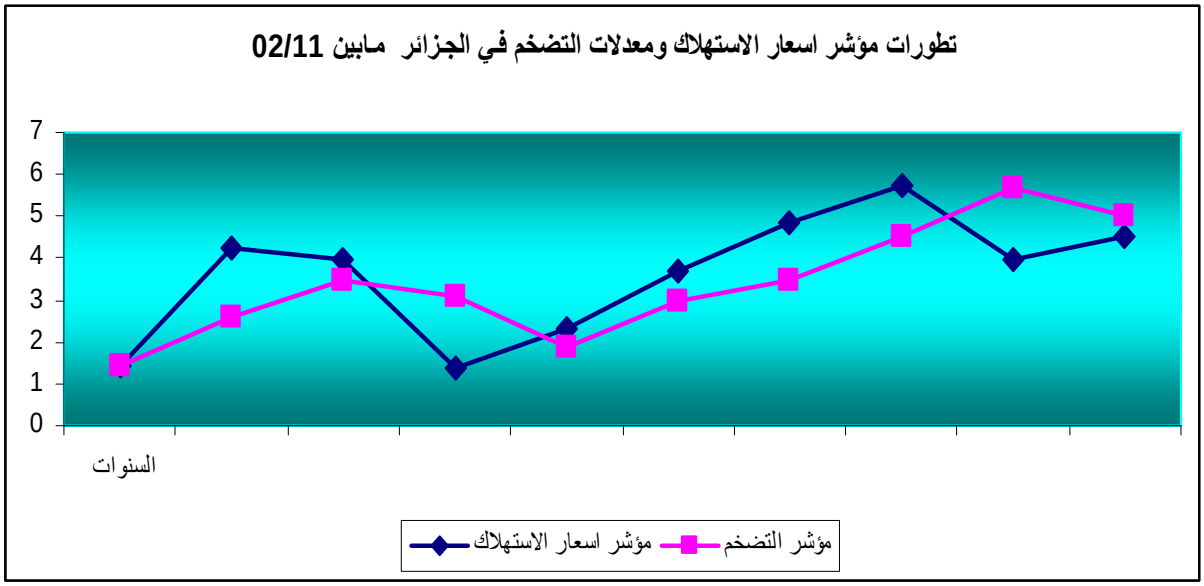

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

لقد سجل معدل التضخم انخفاض في سنة 2006 ليعاود الارتفاع بعد 2007 إذ سجل معدل 3.68%، ومعدل 5.5% في سنة 2011، ولكنه بمعدل مازال مقبولا بوضوح في الاتجاه التصاعدي. وهذه الظاهرة تضافرت لتدفع بالأسعار إلى الأعلى، وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. فقد ازدادت أسعارها بما فيها المنتجات الطازجة بقوة والمنتجات العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار في العالم بصفة حادة ولاسيما أسعار الحبوب ومشتقاتها، الحليب والمواد الغذائية.

وعلى الصعيد الداخلي، تبقى مؤشرات أسعار الاستهلاك في ارتفاع بنسبة 4.52%في سنة 2011 مقابل 1.93% في سنة 2002، وهذا ناتج عن زيادة أسعار المنتجات الفلاحية والمواد الغذائية الأساسية. علاوة على ذلك، فقد ارتفع مؤشر القيم الوحدوية للواردات بنسبة 5%. إن هذا التضخم ناتج عن التمويل الحكومي وزيادة الإنفاق الذي أدّى إلى زيادة الكتلة النقدية و الزيادة الكبيرة في الأجور وهو ما نتج عنه زيادة في الطلب وتكاليف الإنتاج، وفي المقابل انخفضت إنتاجية العمل والعوامل. كما نتج عنه أسواق غير قادرة على المنافسة وتتميز باحتكار القلة خاصة في السلع المستوردة و مرونة واردات مرتفعة بالنسبة لطلب السلع الصناعية الاستهلاكية ومع انتقال التضخم المستورد من الدول المصدرة.

5-3-3- الإنتاج:

إن نمو الناتج الداخلي الخام مازال يعتمد بقوة على مداخيل المحروقات نظرا لثقله في الاقتصاد الجزائري وأثره في تكوين القيمة المضافة. فقد بلغ نسبة نمو 2.3%PIB في سنة 2011 وأن الناتج المحلي الإجمالي سجل معدل نمو 3.2%في نفس السنة. وفي حين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (PIBHH)سجلت 9.5%بعدما كسب نسبة 5.8% في 2006 ومقابل 1.2% من النمو في سنة 2000. وتأتي هذه الزيادة في (PIBHH)عن طريق الزيادة القوية في قطاع البناء والأشغال العمومية ونمو قطاع الخدمات وقطاع الزراعة، وأهم التطورات في تكوين الناتج الداخلي الخام نستعرضها بالقيم في:

1- **الإنتاج النفطي:** مازالت معدلات النمو تعتمد على عائدات النفط، فقد بلغ الناتج من النفط سنة 2011 حوالي 44% من الناتج الداخل الخام مقارنة ب 43% سنة 2000 أي بوتيرة مستقرة، أي 5242.1 مليار دج مقارنة ب 1616.3 مليار دج أي بمعدل زيادة 2.4%سنويا في المتوسط.
2- **القطاع الصناعي:** وهو يمثل أكثر من 5% من مجموع الناتج الداخلي الخام حيث بلغت حصة القطاع الصناعي خارج المحروقات نسبة 5.4%من الناتج الداخلي الخام، أي بنسبة زيادة 12% مقارنة ب 2000. وهذا الانخفاض في الناتج الصناعي يرجع أساسا إلى ضعف أداء القطاعات

الخاصة وانخفاض التصنيعات العامة إلا بخصوص فروع المناجم والمحاجر والصناعات الخشبية والورق التي تعرف نمو ايجابي،هذا وحيث خسر قطاع التصنيعات العمومية أكثر من 80% من إمكاناتها منذ 1989.

3- **القطاع الزراعي:** الذي يمثل حوالي 10% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2011 مقارنة ب 9.3%في سنة 2000 أي بوتيرة شبه مستقرة ونسبة نمو0.7%خلال هذه الفترة. وكان وراء هذا التحسن في الإنتاج الادعاءات الزراعية لقطاع الحبوب 13.8% وزراعة الكروم والحمضيات ب 9% والفواكه ب 30% وإنتاج الحليب ب 10%. بالإضافة إلى التمويل والدعم الحكومي وبرامج التنمية الريفية في هذا المجال الذي اثر بالإيجاب على الإنتاج الزراعي دون أن ننسى عودة حالة الأمن إلى البلاد.

4- **قطاع البناء والأشغال العمومية PTB:** لقد عرف هذا القطاع تنمية كبيرة في الحجم خلال الفترة الأخيرة نتيجة البرامج التنموية وسياسة الانطلاق الاقتصادي المعلن عليها من طرف السلطات العمومية، حيث سجل نمو بنسبة 85% خلال الفترة 2003-2011 وانه تطور بمعدل 12% في المتوسط وهي أعلى نسبة في جميع القطاعات ما عدا المحروقات، ومن ناحية حصته في تكوين الناتج الداخلي الخام، فقد رفعها بعدما عرفت انخفاض كبير حيث ساهم هذا القطاع بنسبة 10.5%في سنة 2011 مقارنة ب 7.9% في سنة 2003. وهذه الزيادة ناتجة عن الزيادة ب 30% في الإنفاق الرأسمالي من الدولة وأغلب أنشطة هذا القطاع تتمثل في بناء المرافق والبني التحتية والعمارات وغيرها.

5- **الخدمات:** لقد تطور بسرعة ونمو حصته من تكوين الناتج الداخلي الخام وخاصة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، حيث يمثل هذا القطاع 24% من الناتج الداخلي الخام في 2011 مقارنة ب 22% في 2000، وما تزال تسيطر عليه كل من قطاع الاتصالات والنقل وقطاع التجارة التي تمثل 86% من القيمة المضافة. أما فيما يخص الخدمات الأخرى فهي لا تمثل إلا 13%.

5-3-4- الطلب:

إن تكوين الطلب الذي مازال يستمر بالجهود المبذولة عن طريق الاستثمار والذي ارتفع بنسبة 35% في الحجم والذي ساهم في تنمية الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 35% في سنة 2011 وأين ارتفعت نسبة الاستثمارات بمعدل 27% ليرتفع إلى 35% في سنة 2011.

أمّا من جانب النفقات الداخلية، فقد تزايدت بنسبة 4% سنويا في المتوسط خلال الفترة 2000-2011، وحصة الإنفاق الداخلي الخام من الناتج الداخل الخام انخفضت من 70% في سنة 2011 مقارنة ب 86% في سنة 2003. أمّا فيما يخص إجمالي تراكم رأس المال الثابت الموجه لصالح قوة الاستثمار فقد تزايد بمعدل 20% على مستوى الفترة 2000-2011، ويمثل إجمالي تراكم راس المال الثابت من حصة الناتج الداخلي الخام ب 35% سنة 2011 و24% سنة 2003 وهو ما زاد من إنفاق الاستثمار للدولة طيلة هذه الفترة. وفي المقابل كذلك، زاد الاستهلاك النهائي ملتمسا 3300 مليار دج سنة 2011 مقارنة ب 560 مليار دج سنة 2000، وقد تطور بمعدل 4% سنويا. وفي المقابل، استهلاك العائلات انخفض، أمّا الاستهلاك النهائي ناتج عن استهلاك الإدارات العمومية، أمّا فيما يخص الادّخار الداخلي الخام فقد زاد بقوة وباستمرار من 1481 مليار دج سنة 2000 إلى 5930 مليار دج سنة 2011، أي بنسبة 43% من الناتج الوطني المتاح. وتأتي الزيادة لمختلف مكونات الإنفاق الداخلي الإجمالي على عكس اتجاه نمو مختلف قطاعات النشاط هي الزيادة الحادة للاستثمار العمومي الذي ساعد على توسيع قطاع البناء والأشغال العمومية خاصة وجميع الطاعات الأخرى عامة.

5-3-5- المؤشرات النقدية:

لقد تميزت السنوات الأخيرة بوفرة مالية قوية جدّا، إذ تميزت بوفرة صافي المطالبات للخزينة على النظام المصرفي وبكثرة الأصول الصافية للبلد، ولقد تزايدت الكتلة النقدية نتيجة التوسع المالي لتمويل برامج التنمية وبرامج الاستثمار العام وزيادة الكتلة الأجرية، أمّا الائتمان على الاقتصاد les crédits à l'économie ولاسيما الممنوحة من جانب البنوك العامة التي وصلت إلى 1742.3 مليار دج سنة 2011 بالنسبة للقطاع العام مقارنة ب 1982.4 مليار دج بالنسبة للقطاع الخاص، وخلال الفترة 2002-2011 تزايد معدل قروض الاقتصاد بمعدل 60%. والجدول التالي يبن تطور قروض الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة.

الشكل رقم05: تطور قروض الاقتصاد خلال الفترة 2003-2011 بمليار الدينار

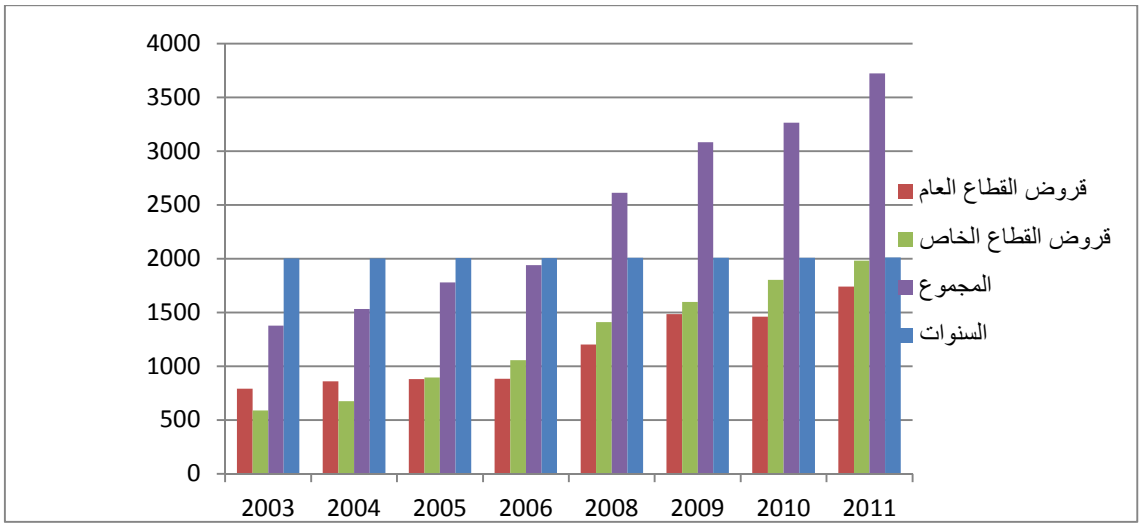

المصدر: تقرير بنك الجزائر حول الوضعية الاقتصادية والنقدية لسنتي 2006-2011

5-4- الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر(IDE):

لقد تميزت السنوات الأخيرة بكثرة الاستثمارات سواء العام أو الخاص أو الأجنبي واسعة النطاق، وعلى الرغم من الهبوط الواسع التي اتسمت به الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا، فالجزائر قد استفادت من تدفق مستمر للاستثمارات. في الواقع وفي سنة 2002، احتلت الجزائر المرتبة الأولى مغاربيا من ناحية تدفق الاستثمارات الأجنبية والثالثة على مستوى إفريقيا، ولكن هذه التدفقات من الاستثمار ترتكز في عدد محدود من القطاعات بما فيها الغاز والنفط والصلب والكيمياء وتكنولوجيا المعلومات. وتبقى هذه التحسينات ناتجة عن الإرادة السياسية للحكومة وعن البرنامج الطموح لسياسة الانطلاق الاقتصادي الذي بدأ في 2001 والذي يهيمن على السياسة العامة للاستثمار.[29]

ولقد تزايدت عدد المشاريع الاستثمارية في مختلف الطاعات التي نتج عنها مناصب عمل مستحدثة جديدة. من جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بلغت قيمته 2571 مليون $ في سنة 2011 مقابل 280.1 مليون$، أي بزيادة 10% سنويا في المتوسط. وبالنسبة للناتج الإجمالي الخام، فد بلغ نسبة 1.38%في سنة 2011 مقارنة ب 0.51% في سنة 2000. وبالنسبة لعدد المشاريع، فد ارتفعت من 28 مشروع استثماري سنة 2003 إلى أكثر من 150 مشروع استثماري سنة 2010، أي بمعدل أكثر من 50% في المتوسط السنوي وكل هذه التحسينات نلاحظها من خلال الأشكال التالية:[30]

الشكل رقم 06: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر، المغرب، تونس خلال الفترة 2000-2011

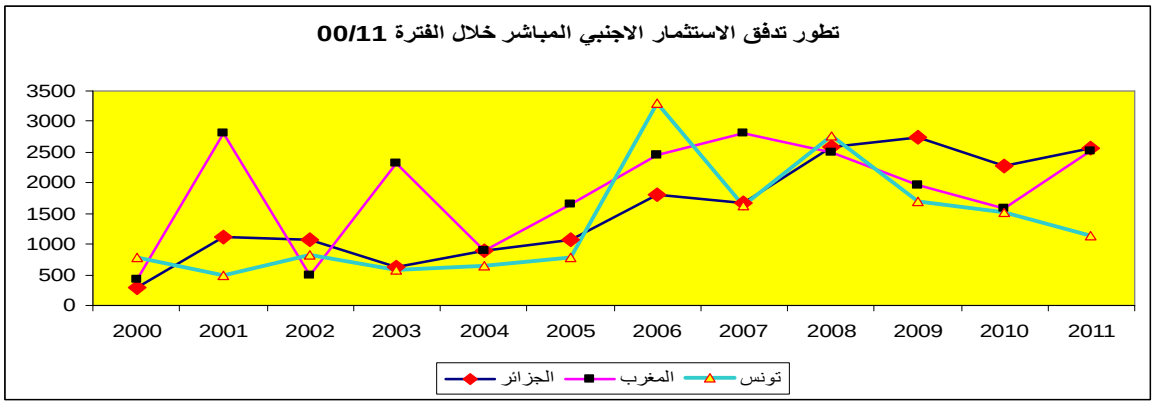

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

6- الخاتمة:

لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي طبقتها الحكومة من أجل إعادة التوازن على المستوى الكلي وبعث حركة النمو إلى نتائج ايجابية، ولكن ليس بالقدر الذي كان مسطر له، وتبقى هذه النتائج سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي وحتى السياسي والتنظيمي ضعيفة بالمقارنة بالإمكانيات التي تتوفر في أيدي السلطات من وفرة مالية ورأس مال بشري...الخ.

وكل هذا ناتج عن غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة لأصحاب القرار وتفشي الفساد وإهدار المال العمومي وغياب الشفافية، الأمر الذي ثبط من عملية النمو، نظرا لعدم مشاركة المجتمع المدني في العمليات السياسية بقوة من خلال كل أنواع مؤسساته وقوة الصعوبات التي تواجه المجتمع من دخول العالم السياسي.

وأمام هذا الوضع، على الحكومة أن تفسح المجال أكثر لمبدأ الحرية السياسية، بالإضافة إلى إصلاحها التام والشامل لكل مؤسسات الدولة من اجل تعزيز الديمقراطية والشفافية لمحاربة كل أنواع الفساد الذي يعتبر أهم معوقات التنمية خاصة في الدول النامية، وإعادة رسم توجيه إداري سليم.فالانتقال من هذه النتيجة الى صياغة السياسات فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي تحيط به العديد من المحاذير. فالحلول المؤسسية التي تؤدي الى اداء اقتصادي جيد في بيئة معينة ربما كانت غير ملاءمة في بيئة اخرى اذا لم تتوفر الاعراف والمؤسسات المكملة وآليات التطبيق (مثال النجاح الصيني والاخفاق الروسي).وكما يقول دوغلاس نورث: " ان نقل القوانين السياسية والاقتصادية للاقتصاديات الغربية المتطورة الى اقتصاديات العالم الثالث وشرق اوروبا ليس شرطا اساسيا للأداء الاقتصادي الجيد".

المراجع:

[1]- Andreisheifer, jon Elster, o.Williamson "المؤسسات والاقتصاد" ترجمة صادق إبراهيم عودة وناذر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع 1995.ص52

[2]- Malcolm Rutherford "المؤسسات في علم الاقتصاد"، المؤسسية القديمة والجديدة، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب للنشر والتوزيع، 1995.ص34

[3]- د.عماد الإمام، المؤسسات والتنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 42، يونيو2005، السنة الرابعة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، ص2.

[4]- د.عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2003.ص 122

[5]- Abdoul' GaniouMijiyawa, Institution et développement économique : analyse des effets économiques des institutions et reformes institutionnelles dans les pays n développement, thèse de doctorat n sciences économiques, Université d'Auvergne- Clermoni1.p87-89

[6] - Jean Paul Marchal, Elements d'analyse economique de la firme, DIDACT economie, 1999, p 100-102.

[7] - Une explication de la theorie de l'agence, www.egocognito.over-blog.com

[8]- خير الدين، أدورستول، ولي هوسكينز، حقوق الملكية، مفتاح التنمية الاقتصادية www.Misbahalhurriy.org/ polices/shows/190 html.

[9]- د.زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية، قضايا وتطبيقات، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عدد 2003، ص7-8.

[10]- د.رياض بن جليلي، برامج الاصلاح المؤسسي، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 77، نوفمبر2008، السنة السابعة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 2.

[11]- المرسوم التنفيذي 95-22 المؤرخ في 1995/08/26 والمعدل والمتمم بمرسوم 12/97.

[12]- Hocine Benissad:Algérie restriction et reformes économiques, op-cit, P 93.

[13]- راجع القانون 90-11 الصادر بتاريخ 1990/04/21 المتعلق بتنظيم العمل.

[14]- Hocine Benaissad : Algerie, restructurations et réforme économiques (1979-1993), opu, 1994, PP : 124-125

[15]- بو الشعير سعيد: النظام السياي الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر 1990، ص 87-88.

[16]- بوكرا ادريس، وافي أحمد: النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989. المؤسسة الجزائرية للطباعة . الجزائر -1992، ص 125-126.

[17]- قويدر سيكوك: سيرورة الصحافة المكتوبة في الجزائر وواقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية والاختلافات والوظيفية، معهد علم الاجتماع، جامعة وهران، سنة 1994-1995، ص 23-25.

[18]- بوزيد يونس وآخرون، الاصلاح الاداري في ظل الانفتاح الاقتصادي، مذكرة الحلقة الدراسية للسنة الرابعة، المدرسة الوطنية للادارة، سنة 2004-2005.ص 53-55.

[19]- مرسوم تنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 اكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، المادة 1، الجريدة الرسمية رقم 67، بتاريخ 19 اكتوبر 1994.

[20]- قندوز سناء، دور الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ترقية الاستثمار الجزائري الخاص، مذكرة ماجيستر في العلوم القانونية، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، سنة 2004-2005، ص 27.

[21]-Decretpresidentiel n°95-06 du 23 chaâbna 1415correspendondant au 25 janvier 1995 portant création du conseil de la concurrence.
[22]-Decrétprsidentiel n°93-225 du 05 octobre 1993 portant sur la creation d'un conseil national économique et social.
[23] - Decrétpresidentiel n°96-101 du 11 Mars1996 portant creation du haut conseil de l'éducation.
[24]- دويب رمزي، اشكالية قيادة الاصلاح الاداري في الجزائر، المدرسة الوطنية للادارة ، سنة 2007-2008، ص 30-35.
[25]- les rapports de développement humain 2011-2006, www.undp.org.
[26] - l'office national des statistiques, www.ons.dz.
[27] - l'office national des statistiques, www.ons.dz.
[28] -les rapports d'activité économique et monétaire, banque d'Algérie. 2011-2006.
[29]– المؤسسة العربية لتطوير الاستثمارات وضمان الائتمان، www.iaigc.net.
[30]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، انجازات الاستثمار خلال 2002-2011، www.andi.dz.